

التقرير أوضح أنها ترفع من مزايا الوظيفة العامة في بلد يوظف قطاعه العام نحو 83.9 % من عمالته المواطنين

«الشال» : المطالبة بالزيادات العشوائية خاطئة ماليا ومستحيلة رقميا وكارثة مستقبلا

رقعة السيولة وأوضاع السيولة في المصارف						
الأسواق المالية	السيولة (السيولة) - نقد دولار أمريكي		النقدية	النسبة من إجمالي		مؤشرات
	تصف الأصول	تصف الأصول		النسبة	تصف الأصول	
	2022	2023	النسبة (النقد دولار)	2022	2023	الأسواق
بورصة البحرين	273,014	317,302	44,288	%14.2	%14.1	%13.3
بورصة دبي	13,456,242	12,392,384	1,063,959	%7.9	%14.9	%13.7
بورصة أبوظبي	57,502,371	46,626,905	10,873,466	%18.3	%18.6	%16.5
بورصة مسقط	1,499,859	1,108,871	390,938	%26.1	%10.4	%11.3
بورصة قطر	23,836,401	15,221,282	8,635,119	%36.2	%6.1	%9.7
بورصة الكويت	27,392,014	16,454,024	11,137,999	%40.4	%6.6	%13.6
الأسواق المالية المجموعة	276,741,513	138,594,037	118,147,473	%42.7	%65.3	%9.4
الإجمالي	400,921,413	258,714,705	150,204,708	%37.5		

حركة السيولة والأسعار لبورصات إقليم الخليج

التغير في نسبة الملكية	26 يونيو 2023		28 ديسمبر 2022		
	القيمة السوقية (د.هـ)	نسبة الملكية	القيمة السوقية (د.هـ)	نسبة الملكية	
26.40%	6,959,600	1.58%	7,341,330	1.25%	بنك الأهلي الكويتي
15.45%	10,893,200	5.23%	10,566,591	4.53%	بنك الكويت الوطني
13.09%	1,530,033,252	13.91%	1,358,719,249	12.30%	بنك التمويل الكويتي
8.28%	157,759,241	6.22%	178,753,513	5.91%	بنك بوبيان
0.00%	603,593	0.06%	603,593	0.06%	بنك التجاري الكويتي
0.28%	127,810,916	1.63%	127,882,755	1.68%	بنك برقان
1.66%	1,802,464,745	24.31%	2,021,891,438	24.72%	بنك الكويت الوطني
9.80%	138,480,318	15.55%	176,015,304	17.24%	بنك الخليج
9.84%	20,096,124	4.58%	24,180,800	5.08%	بنك وربة
38.14%	1,548,977	0.24%	2,628,657	0.37%	بنك الأهلي المتحد (كويت)
	3,796,649,965	15.00%	3,908,583,251	14.47%	قطاع البنوك

جدول الملكية النسبية للأجانب في قطاع البنوك الكويتية وقيمتها السوقية بنهاية 26 يونيو 2023

تناول تقرير «الشال» لهذا الأسبوع، عددا من القضايا والملفات الاقتصادية والمالية المهمة، أبرزها : دلالات التصريحات التي أدلى بها وزير المالية أخيرا الزيادات العشوائية لرواتب ومزايا العاملين في القطاع العام

وزير المالية، وهو ما اعتبره التقرير «بداية صحيحة» لتوجهات وسياسات الوزير، إضافة إلى ملفات: ملكية الأجانب، في قطاع البنوك الكويتية، وسيولة بورصات الخليج - النصف الأول 2023، والأداء الأسبوعي لبورصة الكويت. وفي ما يلي تفاصيل ما أورده التقرير.

وزير المالية وبداية صحيحة

البداية الصحيحة هي الوعي بأن ما يفقد هذا البلد الجميل إلى مداس انتحار ميرمج، أمر ليس لدى أي مسؤول حريص خيار سوى مواجهته، وذلك في تقديرنا كان هدف تصريح وزير المالية لوكالة الأنباء الكويتية «كونا»، فالمطالبة بالزيادات العشوائية والرواتب ومزايا العاملين في القطاع العام، ليست فقط خاطئة ماليا واقتصاديا، وإنما مستحيلة رقميا، وهي كارثة مستقبلية.

هي خاطئة ماليا واقتصاديا لأنها ترفع من مزايا الوظيفة العامة، في بلد يوظف قطاعه العام نحو 83.9 % من عمالته المواطنة إضافة إلى مخصصات دعم العمالة المواطنة في القطاع الخاص، حيث لا عمل حقيقيا ولا حتى مكان غالبهم.

وما ذكره وزير المالية هو ربط مستوى المكافأة بمستوى الإنتاجية، ما يرفع من كفاءة الإنفاق ويحفز الموظف على التطوير والإبداع، ويرتقي بمستوى خدمات القطاع العام لصالح الجميع. وأحدة أخرى من خطايا ذلك النموذج العشوائي هي بدء نزوح العمالة المواطنة من القطاع الخاص إلى القطاع العام كما اشارت أرقام 31/03/2023 للإدارة المركزية للإحصاء، خلافاً لستهدفات كل خطط التنمية.

ولأنه قطاع عام مزدحم يشمل كل وزارات الدولة ونحو 50 هيئة ومؤسسة وجهاز ولجنة دائمة، تسبب ذلك في خلق ازدحام إداري، وتسبب في بيروقراطية عقيمة وبيئة أعمال طاردة، انحدار معها مستوى الاستثمار المحلي والأجنبي المباشر، ما فاقم من مشكلة تقلص احتمال خلق فرص عمل مواطنة مستدامة خارج القطاع العام.

وهي رقميا مستحيلة، لأن الكويت البلد الأعلى إدمانا على النفط، ومرونة نفقاته العامة عالية جدا حال ارتفاع أسعاره وإنتاجه، ومعدومة حال انخفاضهما، ونفقات موازنة السنة المالية الحالية 2023/2024 ارتفعت بنحو 11.7 % لتبلغ 26.3 مليار دينار كويتي، بينما مسار أسعار النفط

وإنتاجه إلى انخفاض. كان معدل سعر برميل النفط الكويتي لشهر مارس 2023 نحو 80 دولاراً أمريكياً، وانخفض -إلى قليلاً- لمعدل ربع السنة المالية الحالية الأول «أبريل - يونيو 2023» إلى نحو 79.8 دولار أمريكي، رغم خفض إنتاج أوكس، وبلغ معدل سعره في شهر يونيو الفائت 76.6 دولار أمريكي ما يعكس اتجاهه الهابط، والأهم، طال الكويت في مايو 2023 خفض في حصة إنتاجها بلغ 128 ألف برميل يومياً، أي أصبح أدنى من مستوى الإنتاج المقرر في موازنتها الحالية. ذلك يعني أن الكويت قد تحقق عجزاً مالياً في موازنتها بحدود 5.5 مليار دينار كويتي إن استمر سعر البرميل والإنتاج عند مستويهما لما تبقي من السنة المالية الحالية، ويهبط إلى 3.8 مليارات دينار كويتي عند احتساب أرباح الجهات المستقلة ضمن الإيرادات العامة. وتبلغ النفقات المقدرة للرواتب والأجور والدعمات في الموازنة الحالية نحو 20.8 مليار دينار كويتي، ذلك يعني أن كل إيرادات الموازنة المحتملة لا تغطي سوى 99.5 % من نفقات الرواتب والدعم في حال عدم احتساب أرباح الجهات المستقلة، ونحو 108 % في حال احتسابها، والوضع رقمياً أسوأ في حال إقرار زيادتها العشوائية.

ولعدة مبررات، نتأجها على المستقبل القريب كارثة، ففي الكويت نحو 783 ألف شابة وشباب أعمارهم ما بين أقل من سنة و24 سنة، أي أن مقابل كل كويتي في سوق العمل حالياً، هناك 1.8 كويتي قادم إليه، غالبتهم قريباً، وأي رؤية لإنفاق الأموال لا تستثمر في خلق فرص عمل لهم، تعني دفع البلد إلى حالة بطالة شبيهة سافرة وكبيرة تهدد استقرارها. وما يزيد مخاطر الوضع، هو أن أسعار النفط وإنتاجه إلى انخفاض، ففي الشهور الثلاثة الفائتة خفض الإنتاج، ورغم ذلك انخفضت الأسعار، وحال توقف الحرب الروسية الأوكرانية، سوف تزيد الضغوط إلى الأدنى، على كل من أسعار وإنتاج النفط، وهو أمر لم يتيق سوى الكويت التي لم تتحوط له. وأخيراً، وتحت ضغوط متزايدة، سوف تلجأ الكويت إما إلى تسهيل مذكراتها، أو إلى الاقتراض بضمائنها من السوق العالمي، ولكنها تعرف نماذج حاضرة لما آل عليه مصير دول دخلت مصيدة الاقتراض.

لكل ما تقدم، خيارات الكويت مع الهجمة الشعبوية على المالية العامة إن استمرت، هي جمع من الخاطئة والمستحيلة والكارثية. لذلك، نقرر ما ذكره وزير المالية، فهي وفقة لإنقاذ وطن جميل، وفقة لها تكاليفها حتماً، ونأمل أن تكون الحكومة داعمة لهذه التوجه.

ملكية الأجانب في قطاع
البنوك الكويتية

يعتبر قطاع البنوك الكويتية هو الأكبر مساهمة في القيمة الرأسمالية للبورصة -60.3% كما في نهاية النصف الأول 2023-، والأعلى مساهمة في أرباحها في الربع الأول 2023 54.7%، والأكثر جذباً للاستثمار الأجنبي غير المباشر، والأعلى سيطرة ضمن قطاعات بورصة الكويت، حيث استحوذت على 53.4% من إجمالي سيولتها منذ بداية عام 2023 وحتى نهاية 26 يونيو 2023، أي حصة يوم عمل في نصف السنة الأول. وضمنه حظي بنك واحد - بيتك - على 52.2% من سيولته خلال الفترة المذكورة. وما بين نهاية عام 2022 ونهاية يونيو الفائت، انخفض مؤشر قطاع البنوك بنحو 4.9- %، بينما ارتفعت مساهمة الأجانب النسبية في ذلك القطاع.

وتشير المعلومات المتوفرة حتى 26 يونيو 2023 إلى أن استثمارات الأجانب في القطاع انخفضت قيمتها المطلقة إلى نحو 3.797 مليار دينار كويتي مقارنة مع نحو 3.909 مليار دينار كويتي بنهاية عام 2022. وتعاادل نحو 15.00 % من القيمة الرأسمالية -السوقية- للقطاع، وقد كانت نحو 14.47 % في نهاية عام 2022. وأصبح تركيز ملكياتهم في خمس بنوك أعلى استثماراتهم بالمطلق في «بنك الكويت الوطني» ويحدود 1.802 مليار دينار كويتي، ويحدود 1.530 مليار دينار كويتي في «بيت التمويل الكويتي»، ونحو 157.8 مليون دينار كويتي في «بنك بوبيان» ونحو 138.5 مليون دينار كويتي في «بنك الخليج»، ونحو 127.8 مليون دينار كويتي في «بنك براق». ذلك يعني أن نحو 98.9 % من استثمارات الأجانب تتركز في البنوك الخمسة، تاركين نحو 1.1 % من تلك الاستثمارات لبنوك القطاع الأخرى.

ويتصدر الملكية النسبية للأجانب في قطاع البنوك، «بنك

الكويت الوطني» أيضاً، وبنسبة 24.31 % من قيمته الرأسمالية كما في 26 يونيو 2023، بينما يعني أن ملكيتهم فيه بالمطلق ونسبة مئوية في الأعلى. ويأتي ثانياً «بنك برقان» بنسبة الملكية البالغة 17.63 %، بينما يأتي خامساً في قيمة الملكية المطلقة. ويحتل «بنك الخليج» ثالث الترتيب في الملكية النسبية البالغة 15.55 %، ويأتي رابعاً في قيمة تلك الملكية المطلقة، ومن ثم يأتي «بيت التمويل الكويتي» بنسبة ملكية بنحو 13.91 %، بينما يأتي ثانياً في القيمة المطلقة. وأعلى ارتفاع نسبي في الملكية خلال الفترة كان من نصيب «البنك الأهلي الكويتي» وبنحو 26.40 %، أو من نحو 1.25 % في نهاية عام 2022 إلى نحو 1.58 %، وأكبر انخفاض نسبي في ملكية الأجانب خلال الفترة المذكورة كان من نصيب «البنك الأهلي المتحد «الكويت»» حيث انخفضت نسبة تملكهم بنحو 35.14 %، أي من نحو 0.37 % في قيمته إلى نحو 0.24 % من قيمته.

وبمر نشر الفقرة هو أنه رغم
التذبذب الحاد في أداء بورصات
العالم شاملاً البورصة المحلية
وخسارة مؤشر قطاع البنوك
نحو 4.9% كما ذكرنا، لا تزال
سلوكيات الاستثمار الأجنبي
في القطاع المصرفي المحلي
سلوكيات إيجابية، نذكر ذلك من
دون الإيحاء بتراجع استقرار
تلك السلوكيات.

سيولة بورصات الخليج
- النصف الأول 2023

انخفض إجمالي سيولة
بورصات الخليج السبع من
مستوى 400.9 مليار دولار
أمريكي في النصف الأول من عام
2022 إلى مستوى 250.7 مليار
دولار أمريكي في النصف الأول
من عام 2023، أي حقت السيولة
انخفاضاً كبيراً ويحدود -37.5-
%. وغالبية ذلك الانخفاض جاء
من انخفاض السيولة المطلقة
للسوق السعودي، فقصية كان
78.7 % من إجمالي انخفاض
سيولة تلك البورصة. وطال
الارتفاع سيولة بورصة واحدة
فقط خلال الفترة ذاتها.

أعلى انخفاض نسبي في السيولة كان من نصيب السوق السعودي وبحدود 42.7% مقارنة بسيولة النصف الأول من عام 2022، فيما خالف مؤشره مسار سيولته وحقق مكاسب بنحو 9.4% مقارنة مع نهاية

عام 2022.

ثاني أعلى انخفاض نسبي حققته بورصة الكويت وبنحو 40.4%، وحقق مؤشرها العام خسائر بنحو 3.6%، وحققت بورصة قطر ثالث أعلى انخفاض نسبي في السيولة بنحو 36.2%، ومؤشرها حقق ثاني أكبر الخسائر على مستوى الإقليم وبنحو 5.7%، وجاءت بورصة مسقط في المرتبة الرابعة من حيث الانخفاض النسبي في سيولتها وبنحو 26.1%، ومؤشرها حقق خسائر بنسبة 1.8%، وانخفضت سيولة سوق أبوظبي بنحو 18.9%، وحقق مؤشرها خسائر هي الأعلى على مستوى الإقليم وبنحو 6.5%، وأخيراً، حقق سوق دبي أدنى انخفاض نسبي في السيولة وبنحو 7.9%، فيما خالف مؤشره مسار سيولته وحقق أعلى المكاسب بنحو 13.7% مقارنة مع نهاية عام 2022.

وفي الجانب الآخر، ارتفعت سيولة بورصة البحرين بنحو 16.2 %، وحقّق مؤشرها ارتفاع بنحو 3.3 %. ذلك يعني أنّ 5 أسواق في الإقليم كانت في توافق بين حركة السيولة وحركة المؤشرات، بينما خالف سوقان فيها مسار السيولة مسار المؤشرات.

الأداء المقارن لأسواق مالية
منتقاة - يونيو 2023

شهد شهر يونيو غلبة الأداء الإيجابي، حيث حقق 11 سوقاً مكاسب بينما حققت 3 أسواق خسائر. ولا تزال حصيلة الأداء منذ بداية العام هي تفوق عدد الأسواق الراجعة، إذ بلغ عددها 10 أسواق مقابل 4 أسواق خاسرة، وجميع الأسواق الـ 4 الخاسرة، خالصة.

أكبر الراحين في شهر يونيو كان السوق الياباني الذي كسب مؤشره نحو 7.5 %، وظل أكبر الراحين منذ بداية العام وبنحو 27.2 %، ثاني أكبر الراحين خلال شهر يونيو كان سوق دبي بمكاسب بنحو 6.3 %، لترتفع بمكاسبه منذ بداية العام إلى نحو 13.7 %، تلاهما في الارتفاع، السوق الأمريكي بمكاسب بنحو 4.5 %، مؤشر داو جونز، أي انتقل إلى المنطقة الموجبة بمكاسب منذ بداية العام بنحو 3.8 %، وحقق السوق الفرنسي مكاسب بنحو 4.2 %، ليصبح ثالث أكبر الراحين منذ بداية العام وبنحو 14.3 %، وحقق السوق السعودي مكاسب

خلال يونيو بنحو 4 % ما ارتقى بمكاسبه منذ بداية العام إلى 9.4 %، يتبعه المؤشر العام لبورصة الكويت بمكاسب بلغت نحو 3.4 %، وبذلك خفضت خسائرها منذ بداية العام إلى نحو 3.6- %.

والمكاسب في شهر يونيو شملت السوق الهندي، بورصة مسقط، السوق الألماني، سوق أبوظبي والسوق البريطاني بنحو 3.3 % و 3.2 %، 3.1 %، 1.5 % و 1.1 % على التوالي.

الخاسر الأكبر في شهر يونيو
كانت بورصة قطر بنحو 0.8- %.
أي أصبحت ثاني أكبر الخاسرين
منذ بداية العام وبنحو 5.7- %.
وحققت بورصة البحرين خسائر
بحدود 0.3- %، أي انخفضت
مكاسبها منذ بداية العام إلى نحو
3.3 %، وحقق السوق الصيني
أقل الخسائر في شهر يونيو
وبنحو 0.1- %.

وخلافاً للغالبية التوقعات التي كانت سائدة في نهاية شهر مايو، ثبت الفيدرالي الأمريكي سعر الفائدة الأساسي على الدولار الأمريكي بديلاً لزيادتها، وحقق القرار دعماً لآداء معظم أسواق العينة، وتترقب الأسواق قرار الفيدرالي الأمريكي في 26 من الشهر الجاري، وسوف يتأرجح الآداء خلال الشهر وفقاً لغلبة التوقعات حول قرار الفائدة. وبينما تصرّحت

رئيس الفيدرالي الأمريكي تبشر
بإحتمال رفع الفائدة مرتين خلال
العام الجاري، قد تظهر بيانات
التضخم انتفاة الحاجة للزيادة،
لذلك، يصعب جداً توقع أداء تلك
الأسواق في شهر يوليو، وإن كنا
نرجح استمرار غلبة الأداء الموجب
مع تقدم أداء أسواق الخليج فيه
على ما عداها.

الأداء الأسبوعي
لبورصة الكويت

كان أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي أكثر نشاطاً ⁴ أيام عمل بمناسبة عطلة عيد الأضحى المبارك، حيث ارتفع مؤشر كل من قيمة الأسهم المتداولة، كمية الأسهم المتداولة وعدد الصفقات المبرمة، وكذلك ارتفعت قيمة المؤشر العام «مؤشر الشال» وكانت قراءة مؤشر تداول يوم الخميس الماضي قد بلغت نحو 635.8 نقطة، بارتفاع قيمته 13.9 نقطة ونسبته 2.2% عن إقفال الأسبوع الماضي، بينما ظل منخفضاً بنحو 22.8 نقطة أي بـ 3.5% عن إقفال نهاية عام 2022.